ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

ⵜⴰⵏⵎⵎⵓⵀⵍⵜ ⵏ ⵜⵍⵖⴰⵡⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵜⵢⵜ

المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

16 سبتمبر 2025

دورية عدد: 18 / ر ن ع/ س/ ق1/ 2025

إلى
السيدات والسادة
الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛
وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول مراجعة برقيات البحث.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

تعتبر برقية البحث آلية قانونية يتم اللجوء إليها من أجل ضبط الأشخاص المطلوبين من طرف العدالة المتواجدين في حالة فرار للاشتباه في ارتكابهم لأفعال جرمية، أو تنفيذا للأوامر بإلقاء القبض الصادرة في حقهم في إطار التحقيق الإعدادي أو المسطرة الغيابية، أو لإيقاف الأشخاص المطلوب تنفيذ الإكراه البدني في مواجهتهم، أو المحكومين بعقوبات سالبة للحرية بمقتضى مقررات قضائية حائزة لقوة الأمر المقضي به.

واعتباراً لكون برقية البحث يتم تعميمها على مجموع التراب الوطني ويستمر مفعولها إلى حين ضبط الشخص المبحوث عنه، فإنها تعتبر بطبيعتها إجراءً ماسا ومقيدا لحُريَّةِ مَن صَدَرَتْ في مواجهته، إذ يبقى مهددا بالإيقاف ما يؤثر سلبا على مصالحه الشخصية والعائلية والمهنية، وهذا ما يُضفي على تفعيل برقية البحث الطابع الاستثنائي إذْ يجب ألاَّ يُؤْمَرَ بها من قِبَلِكُم إلا عند الضرورة وفي الأحوال التي يقتضيها القانون، وذلك تماشيا مع توجهات هذه الرئاسة التي تعتبر حماية وصون حرية الأفراد من أولويات السياسة الجنائية التي تشرف على تنفيذها، وهو الأمر الذي سبق لهذه الرئاسة أن حثتكم عليه بموجب الدورية عدد 11/س/ر ن ع وتاريخ 12 أبريل 2021 والتي دعتكم من خلالها إلى التأكد قبل إصدار تعليماتكم بنشر برقية

البحث من توفر أسباب جدية لذلك، مع القيام بمراجعة دورية لجميع برقيات البحث السارية للتحقق من استمرار موجبات الإبقاء عليها.

ولقد أدى انخراطكم الجدي في تفعيل هذه التوجيهات وتتبعكم المستمر لبرقيات البحث المحررة بمناسبة تدبير الأبحاث الجنائية، أو تنفيذا للقرارات القاضية بعقوبات سالبة للحرية أو الإكراه البدني إلى إلغاء عدد مهم من البرقيات للتقادم أو لأسباب أخرى[1].

وبالنظر للأهمية القصوى لهذا الموضوع فقد تضمن **"الدليل العملي بشأن تجويد الأبحاث الجنائية"** المنجز من طرف هذه الرئاسة بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني وقيادة الدرك الملكي محورا خاصا بتدبير برقيات البحث والذي تم خلاله وضع مجموعة من الضوابط التي يتعين عليكم احترامها، سواء عند نشر برقية البحث أو عند إلغائها، كوجوب توفر وسائل الإثبات الكافية على ارتكاب الفعل الجرمي قبل نشر البرقية، وضبط لوائح الأشخاص المبحوث عنهم وتحيينها بشكل دوري، و المبادرة إلى إلغاء البرقية بشكل تلقائي بمجرد تقديم الشخص المبحوث عنه أمام النيابة العامة أو الإحالة على قضاء التحقيق أو قضاء الحكم.

وتثمينا للجهود المبذولة في هذا الإطار وضمانا لاستمراريتها بالنظر لما لها من ارتباط وثيق بحرية الأفراد المكفولة دستوريا فإني أدعوكم إلى التقيد بالضوابط القانونية التي تؤطر معالجة برقيات البحث إصداراً وإلغاءً من خلال القيام بما يلي:

1. الاستمرار في تفعيل التعليمات الصادرة عن هذه الرئاسة بشأن تدبير برقيات البحث موضوع الدوريات الموجهة إليكم[2]؛
2. الحرص على عدم اللجوء إلى الأمر بإصدار برقيات البحث إلا إذا توفرت الأسباب القانونية الداعية لها، على أن يتم نشرها بمقتضى تعليمات كتابية صادرة عنكم، مع إمكانية الإذن بتحريرها شفويا عند توفر حالة الاستعجال أو في حالة التلبس؛

---

1 - يعكس ذلك مجموع برقيات البحث الملغاة للتقادم أو لأسباب أخرى عند تدبير الأبحاث الجنائية والبالغ عددها 153461 برقية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2021 وسنة 2023. كما تم خلال نفس الفترة إلغاء 42234 برقية محررة في إطار ملفات الإكراه البدني بسبب تقادم الغرامة أو عدم استيفاء الشروط القانونية للإكراه البدني.

2 - الدورية عدد 11 / س/ ر ن ع / وتاريخ 12 أبريل 2021 حول مراجعة برقيات البحث.
الدورية عدد 21/ س/ ر.ن.ع/ بتاريخ 08 يوليوز2022 حول تدبير برقيات البحث.
الدورية عدد 12 /س/ ر.ن.ع/ بتاريخ 28 فبراير 2018 حول تطبيق الإكراه البدني.
الدورية عدد 15 /س/ ر.ن.ع/ بتاريخ 08 مارس 2018 حول تطبيق الإكراه البدني.
الدورية عدد 20 / س/ ر.ن.ع/ بتاريخ 23 مايو 2019 حول مراجعة ملفات الإكراه البدني.

3. الاستمرار في مراجعة برقيات البحث الصادرة عنكم بصفة تلقائية للتحقق من توفر موجبات الإبقاء عليها، مع التعجيل بإلغاء تلك التي طالها أمد التقادم ما لم تكن هناك مبررات قانونية لقطعه؛

4. المبادرة إلى إلغاء برقيات البحث التي تم تحريرها عقب حفظ المسطرة المنجزة على ذمة البحث الجنائي أو بعد إحالة الملف على قضاء التحقيق أو قضاء الحكم وغيرها من الأسباب؛

5. الدراسة الفورية لطلبات إلغاء برقيات البحث المقدمة لكم مع المبادرة إلى الاستجابة لها كلما توفرت شروط ذلك؛

6. التنسيق مع الشرطة القضائية العاملة بدوائر نفوذكم من أجل تحيين وحصر برقيات البحث التي توفرت أسباب إلغائها؛

7. تفعيل مضامين الدليل العملي بشأن تجويد الأبحاث الجنائية ذات الصلة بتدبير برقيات البحث والذي كان موضوع الدورية الموجهة إليكم تحت عدد 03/ ر ن ع/ س/ ق 1/ 2025 وتاريخ 05 مايو 2025.

ونظرا لما تكتسيه التعليمات الواردة في هذه الدورية من أهمية بالغة في ضمان التدبير الأمثل والسليم لبرقيات البحث باعتبارها من الإجراءات الماسة بالحرية، فإني أدعوكم إلى التقيد بها وتنفيذها وفق ما عهدناه فيكم من جدية وحزم، مع موافاة هذه الرئاسة بنتائج التحيين المحققة على مستوى محكمتكم وذلك قبل نهاية شهر أكتوبر 2025 مع الرجوع إلينا في حال وجود أي صعوبة قد تعترضكم في هذا الشأن.

والله ولي التوفيق والسلام

الوكيل العام للملك
رئيس النيابة العامة
هشام البلاوي